«المياه الكويتية» دعت للاستفادة من «الرمادية»

المزيني: مشاكل المياه تتصدر هموم وأولويات الكويت

أكد رئيس جمعية المياه الكويتية الدكتور صالح المزيني أن المشاركة في أنشطة وفعاليات اليوم العالمي للمياه وسط حضور حاشد لخبراء المياه والمهتمين بهذا المجال من قطاعات مختلفة من دولة الكويت والدول العربية والخليجية حضوريا تأتي تعزيزا من الجمعية لشعار المياه الجوفية «جعل الغير مرئي مرئيا».

وأوضح د. المزيني أن «مشاكل المياه تتصدر هموم وأولويات عموم الدول العربية والخليجية ودولة الكويت بالأخص»، مشيراً إلى أن «الدراسات والأبحاث الحديثة والتي تجرى في المؤسسات والهيئات الحكومية بغرض الوصول إلى أفضل درجات التوافق ما بين مشكلة المياه وحلها بما تعود إيجابيا على وفرة المياه مستقبلا واستمرار كفاءتها للسنوات القادمة»، مضيفاً أن «نتائج تلك الدراسات بينت بأن مشكلة المياه سوف تتضاعف في السنوات القادمة ما لم يكن هناك وسائل لحماية الموارد المائية وإدارتها بشكل جيد مع البحث عن مصادر وموارد أخرى مع استغلال الأمثل للمياه الجوفية والأمطار والمياه المعالجة والمياه الرمادية وغيرها».

صورة جماعية

وبين أن «حماية مصادر المياه مهمة صعبة تتطلب تظافر الجهود جميعا ولم يعد بمقدور دولة الكويت القيام لوحدها بمتطلبات حماية مصادر المياه ما لم تجد التشجيع والعون والمساعدة من المواطنين لذلك يتوجب علينا جميعا أن نعمل على المحافظة على المياه»، ولفت أن «مشكلة المياه أصبحت متعددة الأبعاد وتحتاج للتعامل معها بآلية متطورة ذات الأبعاد المتقدمة الإبداعية، إلا أنه لازال هناك قصور في الرؤية المستقبلية نحو أزمة المياه ويرجع السبب لغياب قاعدة البيانات والمعلومات والأبحاث التي تحدد أزمة المياه بصورة واضحة».

وأضاف الدكتور المزيني بأن «احتفالية اليوم العالمي للمياه ناقشت الاستفادة من المياه الرمادية واستغلالها كمورد مائي لتقليل الاعتماد على مياه الشرب العذبة، فضلا عن مناقشة مساهمات وجهود الجهات المعنية في دولة الكويت في وضع الحلول للتعامل مع أزمة المياه لتكون أكثر مرونة وأسرع استجابة لأزمة المياه مع وضع استراتيجيات لأمن مائي مع دور القطاع الخاص في هذا الأمر، مطالبا بإيجاد مؤسسة مائية تمتلك القدرات العلمية والامكانيات اللازمة للقيام بوضع سياسات واستراتيجيات تكنولوجية اجتماعية واقتصادية للتعامل مع أزمة المياه بغرض وفرة المياه لتحقيق التنمية المستدامة ورؤية الكويت 2035».

«الإطفاء»: انتشال جثة عاملة منزل من تحت أنقاض منزل انهار في الشهداء

جانب من الانهيار

لقيت عاملة منزلية مصرعها، أمس، بعد احتجازها تحت أنقاض منزل قيد الترميم في منطقة الشهداء، إذ تمكنت فرق الإطفاء من انتشال جثتها من تحت الأنقاض.

وأفادت قوة الإطفاء العام، أنها تلقت بلاغا بالواقعة مساء أول أمس الجمعة، وجهت على إثره فرق الإطفاء والإنقاذ للمكان، وعلى الفور باشروا في رفع الأنقاض وتدعيم الموقع لعدم وقوع انهيارات.

وبعد تحديد موقع الجثة تم رفع الأنقاض من فوقها وانتشالها.

«دسمان للسكري» عقد ورشة عمل للوقاية من مضاعفات القدم السكرية ومداواتها

نظم معهد دسمان للسكري، وهو معهد رائد لأبحاث مرض السكري أنشأته مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مؤخرًا ورشة عمل متخصصة استمرت لثلاثة أيام حول الوقاية من مضاعفات القدم السكرية والتعامل معها، وذلك بالتعاون مع الإدارة المركزية للرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة.

أقيم هذا البرنامج في المعهد وحضره متخصصون في الرعاية الصحية. تعلم المتدربون مهارات تقييم وعلاج القدم لدى مرضى السكري باستخدام طرق التقييم والعلاج المبني على الأدلة، وذلك بهدف الحد من تقرح القدم السكرية وبترها، وقد أشرف على تنظيم هذا البرنامج وتدريب الحاضرين كل السيدة كاي كان، اختصاصية أولى لرعاية القدم السكرية ود. إباء العزيري، الرئيس التنفيذي للقطاع الطبي ود. عبدالله العجمي، استشاري الاعصاب في معهد دسمان للسكري.

وتعتبر مشاكل القدم من الأسباب الرئيسية للاعتلال لدى مرضى السكري. تعتبر دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أعلى معدلات انتشار مرض السكري في العالم. تشير التقديرات إلى أنه في عام 2019 يوجد ما يقرب من 54.8 مليون بالغ مصاب بمرض السكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومن المتوقع أن يرتفع هذا إلى أكثر من الضعف بحلول عام 2045.

على الرغم من ارتفاع معدل انتشار مرض السكري في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن العديد من بلدان المنطقة تفتقر إلى توفير الرعاية الكافية للقدمين وفحص القدم وبرامج تعليم الرعاية الذاتية.

وزودت الدورة المشاركين بالمعرفة والمهارات اللازمة لتقييم القدم لدى مرضى السكري، وفحص وتصنيف خطر إصابة الفرد بتقرح القدم وتوفير التعليم المناسب الذي يمكن المرضى من الرعاية الذاتية والوقاية من القرح. كما هدفت إلى زيادة المعرفة والمهارات في تقييم وعلاج مشاكل القدم الشائعة ومضاعفات القدم السكرية، بما يتماشى مع الإرشادات الدولية الحالية.

صورة جماعية عقب الورشة

تتمات

إيران تدخل

الذي من المتوقع أن ينتج مليار قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميا و84 ألف برميل يوميا من المكثفات، وفقا للبيان الذي صدر الاثنين الماضي عن مؤسسة البترول الكويتية.

وقالت وزارة الخارجية الإيرانية على «تويتر»: «حقل آرش / الدرة للغاز هو حقل مشترك بين دول إيران والكويت والسعودية».

أضافت أن «هناك أجزاء منه في نطاق المياه غير المحددة بين إيران والكويت. تحتفظ الجمهورية الإسلامية لنفسها كذلك بالحق في استغلال حقل الغاز»

ونقلت وسائل إعلام إيرانية عن المتحدث باسم وزارة الخارجية سعيد خطيب زاده، قوله إن «التحرك الأخير من جانب الكويت والسعودية في إطار وثيقة تعاون مخالف لما تم التفاوض عليه سابقا وغير قانوني».

أضافت أن «أي عمل في ما يتعلق بتشغيل وتطوير هذا الحقل يجب أن يتم بالتنسيق مع الدول الثلاث».

وجدد خطيب زاده استعداد بلاده «للدخول في مفاوضات حول كيفية الاستثمار من هذا الحقل المشترك، وبالتزامن مع ذلك مواصلة المفاوضات الثنائية مع الكويت، في إطار نتائج المفاوضات السابقة معها حول تحديد حدود الجرف القاري».

ويقدر احتياطي الغاز القابل للاستخراج من الدرة بنحو 200 مليار متر مكعب.

وكان بدء إيران التنقيب في الدرة في 2001 دفع الكويت والسعودية إلى اتفاق لترسيم حدودهما البحرية، والتخطيط لتطوير المكامن النفطية المشتركة.

وحتى مثول «الصباح» للطبع، لم يكن قد صدر تعقيب رسمي من الكويت أو السعودية، على الموقف الإيراني، فيما توقعت بعض المصادر أن يصدر بيان مشترك يتضمن موقف موحدا للبلدين في هذا الشأن.

«الاتحاد الأوروبي»

الأوروبي لتوسيع العلاقات مع دولة الكويت ودورها في الاستقرار في المنطقة والتعاون لإيجاد حلول لإنهاء الحرب في أوكرانيا إلى جانب التعاون في مجال الطاقة والاتفاق النووي الإيراني وعدد من القضايا الأخرى.

واشار الى انه التقى وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر في عدة مناسبات سابقة معربا عن التطلع لعقد لقاء آخر معه في إطار جولته الخليجية التي يستهلها بزيارة قطر اليوم السبت لحضور منتدى الدوحة قبل زيارته إلى دولة الكويت غدا.

وقال بوريل «سيكون هذا بالفعل ثالث لقاء لي مع وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر منذ بداية العام.. اتصالاتنا إلى جانب هذه الزيارة المرتقبة بمثابة تأكيد لعلاقة ديناميكية للغاية بين الاتحاد الأوروبي والكويت».

وشدد على أن «دولة الكويت شريك وثيق وموثوق به للاتحاد الأوروبي».

وأوضح أن الكويت «أول دولة خليجية وقعنا معها اتفاقية تعاون في عام 2016 ومنذ ذلك الحين تعمق تعاوننا واتسع نطاقه ليشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة من المجالات ومنها التجارة والاستثمار والأبحاث والتعليم والتنمية والمساعدات الإنسانية والأمن ومكافحة الإرهاب.

ووصف بوريل جولته الخليجية لزيارة الكويت وقطر بأنها تأتي «في وقت حاسم» لافتا إلى أن «الحرب في أوكرانيا تمثل لحظة حاسمة للعالم بأسره ومستقبل نظامنا الدولي القائم على القواعد». وأشار إلى ان الوضع الحالي في أوكرانيا في ضوء العمليات العسكرية التي تشنها روسيا هناك «يجعل شراكتنا مع الخليج أكثر أهمية».

وأوضح أن الزيارة ستتيح فرصة لإجراء مناقشات مع الشركاء بالكويت فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين الجانبين «ليس بشأن أوكرانيا والبحث عن حلول لوقف الحرب فحسب ولكن أيضا بشأن الأزمات الإقليمية الملحة والقضايا ذات الاهتمام المشترك مثل سوريا ولبنان واليمن والعراق وخطة العمل المشتركة الشاملة مع إيران «الاتفاق النووي».. نضع في اعتبارنا مخاوف وآراء شركائنا الخليجيين».

وقال بوريل إنه يعتزم أن يناقش مع الشركاء بالكويت «تعزيز علاقاتنا الثنائية وتوسيع الشراكة والعمل المشترك لمواجهة التحديات العالمية الحالية لاسيما تغير المناخ والتحول إلى الطاقة الخضراء».

وأشاد بدولة الكويت باعتبارها «صوت للاعتدال في المنطقة» مؤكدا أنها تبذل بالفعل الكثير من الجهود من أجل الوساطة والسلام في منطقة الخليج وخارجها.

وأضاف «نحن نثمن عاليا المساعي الحميدة للأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد في المنطقة لاسيما من أجل تسوية الخلاف الخليجي الأمر الذي كان ضروريا لنجاح قمة العلا «التي عقدت بالسعودية في يناير 2021» وتمهيد الطريق لإعادة إطلاق التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي».

وأضاف « نشجع الكويت على لعب دور فعال في استقرار أسواق النفط العالمية من خلال زيادة الإنتاج وتشجيع أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» على الاضطلاع بأدوارهم».

وقال بوريل إن «الأعضاء الـ27 بالاتحاد الأوروبي يريدون أيضا زيادة التعاون مع الشركاء ذوي النوايا الحسنة ومنهم الكويت بشأن المبادرات التي تسهم في خفض التصعيد والحوار في المنطقة».

وأعلن بوريل أنه سيستضيف في العاشر من مايو المقبل المؤتمر الدولي السادس للمانحين بشأن سوريا في بروكسل معربا في هذا الإطار عن «الاعتماد كثيرا على استمرار كرم وسخاء الكويت».

وحول العلاقات التجارية الثنائية قال بوريل «نحن أول شريك للكويت من حيث الواردات وثاني أكبر شريك تجاري لكن لا يزال بإمكاننا فعل المزيد معا لأن رؤانا للمستقبل تكمل بعضها البعض وكلانا بحاجة إلى تنويع اقتصاداتنا وإن كان ذلك بطريقة مختلفة».

«التجارة»: حظر

4 – أسماء مؤسسات وهيئات ووزارات الدولة.
5 – أسماء تثير النزعة الطائفية والقبلية.
6 – أسماء مضمونها سياسي أو عسكري.
7 – أسماء دينية.
8 – أسماء جمعيات النفع العام والمبرات الخيرية والأندية.
9 – الأرقام المطابقة لأرقام خاصة بالجهات الحكومية وهيئات ومؤسسات الدولة.
10 – الأرقام التي أصبح معناها المتعارف عليه يشير إلى ما هو مخل بالآداب العامة.
11 – محركات البحث الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي.

وتضمن القرار أن الاسم التجاري يتألف من اسم التاجر أو لقبه أو تسمية مبتكرة عربية، أو أجنبية ذات معنى ومطابقة للحقيقة، ويجوز أن يحتوي الاسم التجاري على أرقام أو يتكون منها وتكتب بصيغة حروف.

وأكد القرار أنه عند تسجيل الاسم التجاري يراعى الالتزام بالآتي:

1 – ألا يخالف التقاليد والنظام والآداب العامة وألا يؤدي إلى التضليل أو يمس الصالح العام.
2 – تسجيل الاسم التجاري باللغتين العربية والانجليزية، على أن يكون الاسم بالانجليزية مرادفا له بالعربية حسب قاموس أكسفورد.
3 – ألا يكون الاسم التجاري قد تم تسجيله مسبقا في السجل التجاري للنوع ذاته من النشاط ويجوز تكراره فقط في حال اختلاف الأنشطة التجارية المسجلة لذات الشركة.
4 – ألا يتضمن الاسم التجاري أحد المحظورات.
5 – ألا يكون الاسم التجاري مسجلا كعلامة تجارية أو وكالة تجارية ما لم يكن طالب الاسم هو صاحب العلامة التجارية أو الوكالة المسجلة في السجل التجاري.
6 – يسقط الاسم التجاري بعد انقضاء 5 سنوات على انتهاء الترخيص التجاري ما لم يكن مسجلا كعلامة أو وكالة تجارية ساريتين أو منشأة صناعية قائمة.

الكويت: استهداف

بيان صحفي مساء أمس الأول إن هذه العملية الإرهابية الجبانة لا تستهدف المدنيين والمناطق المدنية وأمن المملكة العربية السعودية الشقيقة واستقرار المنطقة فحسب وإنما أيضا مصادر إمدادات الطاقة العالمية في الوقت الذي يسعى فيه العالم لدعم استقرار تلك الإمدادات وضمان تدفقها الأمر الذي يتطلب تحرك المجتمع الدولي السريع والحازم للجم تلك الاعتداءات ومحاسبة مرتكبيها.

وشددت الوزارة على وقوف دولة الكويت التام إلى جانب المملكة العربية السعودية الشقيقة وتأييدها في كل ماتتخذه من إجراءات للحفاظ على أمنها واستقرارها وسيادتها.

الرئيس المصري

السفير بسام راضي في بيان أمس السبت أن ذلك جاء خلال لقاء الرئيس السيسي مع نظيره الرواندي بول كاجامي حيث عقدا مباحثات منفردة أعقبتها مباحثات موسعة بين وفدي البلدين.

وقال المتحدث الرسمي إن اللقاء تطرق إلى التباحث حول التطورات الإقليمية ذات الاهتمام المتبادل.

وأضاف أنه تم استعراض سبل تحقيق التكامل الاقتصادي والتنموي بين دول حوض النيل والتوافق حول أهمية الانخراط في حوار «بناء وفعال» من أجل تعزيز التعاون الاستراتيجي بينها بهدف دفع المصالح ومواجهة التحديات المشتركة وتحقيق التنمية الشاملة لجميع شعوب المنطقة.

وأوضح المتحدث أن الرئيس السيسي أكد حرص مصر على «ترسيخ التعاون الاستراتيجي» مع رواندا في شتي المجالات خاصة على المستويات الاقتصادية والتجارية والأمنية والعسكرية وكذا تعزيز التنسيق والتشاور وتبادل وجهات النظر بين الجانبين في إطار الاتحاد الإفريقي.

وأشار إلى أن الرئيس كاجامي أعرب من جانبه عن تقدير بلاده «الكبير» لعلاقاتها «التاريخية الممتدة والمتميزة» مع مصر مؤكدا حرص رواندا على تطوير تلك العلاقات في مختلف المجالات لا سيما التعاون التجاري والاقتصادي.

وأشاد كاجامي بالدور «المحوري» الذي تضطلع به مصر إقليميا على صعيد «صون السلم والأمن» مشيدا في هذا الصدد بالمواقف المصرية الهادفة إلى «تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات العظمى وشرق إفريقيا وحوض النيل» إلى جانب الدور المصري «المؤثر» داخل أروقة الاتحاد الإفريقي.

وأفاد المتحدث الرسمي أن الرئيسين شهدا في ختام المباحثات مراسم التوقيع على عدد من مذكرات التفاهم بين البلدين في مجالات التدريب الدبلوماسي والشباب ودعم الرياضة والمتاحف وتكنولوجيا المعلومات والبريد.